

محضر ندوة لجنتي

الطاقة – الصناعة والبحث العلمي

مع المهندس / أحمد عبد الرازق – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية

الإثنين ٢٣ إبريل ٢٠١٨

عقدت لجنة الطاقة برئاسة المهندس / مجد المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة بالتعاون مع لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية برئاسة المهندس / وائل علما، ندوة عامة مع المهندس / أحمد عبد الرازق – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وذلك في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح من يوم الإثنين الموافق ٢٣ إبريل ٢٠١٨، وقد حضر الندوة مجموعة كبيرة من السادة أعضاء الجمعية المعنيين بقطاعي الصناعة والطاقة في مصر وأعضاء منظمات الأعمال الأخرى، ورجال الصحافة والإعلام، وذلك بمقر الجمعية بالجيزة، بغرض إستعراض ومناقشة:

” النتائج الفعلية لتطبيق النظام الجديد للتراخيص الصناعية بعد صدور القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ الخاص بتيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية ، والتحديات التي تواجه ذلك ودور مجتمع الأعمال في التغلب على تلك التحديات ”

وقد بدأ المهندس / مجد المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الطاقة بالجمعية، الإجتماع مرحباً بالمهندس / أحمد عبد الرازق – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، كما رحب بالسادة الحضور ، مؤكداً على اهمية هذا اللقاء لزيادة التواصل المثمر بين الجمعية والهيئة ، وللتعرف على الإنجازات التي قامت بها الهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال الفترة الأخيرة وأهمها النتائج الفعلية لتطبيق النظام الجديد للتراخيص الصناعية ، كما أكد سيادته على ضرورة أن تكون الخريطة الاستثمارية أكثر عمقاً وجاذبية للمستثمرين ، مشيراً إلى أن مجتمع الأعمال قد لمس رغبة حقيقية وفكر جديد من جانب الهيئة لتطوير الصناعة في مصر ، إزالة كافة التحديات من أمامها.

ثم قام المهندس / وائل علما – رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية ، بالترحيب بالمهندس / أحمد عبد الرازق – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والسادة الحضور ، مشيراً إلى اللقاء المثمر الذي تم بين الجمعية مع سيادته خلال العام الماضي ، والذي تم بناءً عليه حل الكثير من المعوقات التي كانت تواجه المستثمرين ورجال الأعمال وفي مقدمتها التراخيص الصناعية.

ثم بدأ المهندس/ أحمد عبد الرازق - رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، كلمته موجهاً الشكر للجمعية على دعوته للقاء ممثلي مجتمع الاعمال المصري، مشيراً إلى أن الهيئة قد قامت بإصدار ٧١٥٠ تصريحاً لمصانع جديدة خلال الستة أشهر الماضية، كما طرحت الهيئة ٢٨ مليون متر مسطح من الاراضى الصناعية خلال العامين الماضيين بإجمالى استثمارات متوقعة ٦٠ مليار جنيه وذلك من إجمالى ٦٠ مليون متر مربع مخطط أن يتم طرحهم فى اطار استراتيجية وزارة التجارة والصناعة ٢٠٢٠.

ثم أكد سيادته على أن الاستثمار فى مصر أصبح جذاباً بشكل كبير فى الفترة الأخيرة وخاصة بعد صدور قانون الإستثمار الجديد، فقد أصبح ينافس كل من الصين والهند، حيث قام مستثمرين من الدولتين بالتقدم بطلبات للاستثمار فى مصر وخاصة فى ظل منظومة الاصلاح الاقتصادى التى اتخذتها الحكومة مؤخراً. وقد أشار سيادته إلى أن الهيئة قد قامت بطرح خريطة الاستثمار الصناعى فى نوفمبر ٢٠١٧ والتي تتضمن ٤٩٠٠ فرصة استثمارية مبلورة على الخريطة وموزعة جغرافياً طبقاً للفجوة السوقية ومقومات الاستثمار فى كل محافظة على حده، مؤكداً أن الخريطة الصناعية قد قامت بجذب الكثير من القطاعات الصناعية والتي تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزء كبير منها.

كما أضاف سيادته أن الهيئة بصدد الانتهاء من الربط الإلكتروني وتفعيل خدمات الشبائك الواحد، إضافةً إلى الربط الإلكتروني الشامل للهيئة مع فروعها الاقليمية من خلال DSL، كما سيتم اتاحة خدمات الدفع الإلكتروني خلال اسبوعين على اقصى تقدير، وهو الأمر الذي سيسهل عملية متابعة إجراءات إستخراج الرخص الصناعية، إضافة إلى وجود مركز العملاء لحل مشاكل المستثمرين فى التطبيق خلال ٤٨ ساعة، كما أشار سيادته إلى قانون إنشاء الهيئة والجاري مناقشة التعديلات الخاصة به حالياً من قبل مجلس النواب، يمنح الهيئة سلطات أوسع واختصاصات إضافية جديدة وذلك فى إطار خطة الهيئة لإعادة هيكلة كاملة للعاملين والخدمات التى يتم تقديمها للمستثمرين.

ثم أضاف سيادته أن توفير الأراضى الصناعية بمختلف المحافظات يأتى على رأس أولويات الدولة خلال الفترة الراهنة، مشيراً إلى أنه يجرى حالياً توسيع قاعدة بنك الأراضى الصناعية وترفيقها وذلك بالتنسيق مع مختلف الهيئات صاحبة الولاية، مشيراً إلى أن الهيئة أصدرت قرارات بإيقاف التعامل على الأراضى غير المستغلة بالمناطق الصناعية لمحاربة سماسرة الأراضى وجاري اصدار ما يقرب من ٢٠٠٠ قرار لسحب الأراضى غير المستغلة إلا أن تفعيل هذه القرارات يستغرق بعض الوقت.

ثم أشار سيادته إلى أن قانون التراخيص الجديد فرض مفهوماً جديداً للتراخيص ورسخ فكرة الشبائك الواحد والجهة الواحدة المسؤولة بالنيابة عن عدد من الجهات، إضافة إلى تقسيم القطاعات الصناعية طبقاً لمنظومة المخاطر العالية والمنخفضة، حيث لم يعد القانون يعامل كل المصانع بإنتاجيتها على حد سواء، فقد جعل الصناعات منخفضة المخاطر والتي تمثل ٨٠٪ من الصناعة تستلزم للإخطار حد أقصى أسبوع

واحد، بينما عالية المخاطر تستغرق مدة لا تزيد عن شهر واحد ، كما أنه تم اتاحة كافة الاشتراطات المطلوبة بشكل واضح على الموقع الإلكتروني للهيئة.

ثم تم فتح باب المناقشة والأسئلة للسادة الحضور ، حيث تم تناول النقاط الهامة التالية:

- تمت الإشارة إلى طول فترة انتهاء الإجراءات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية ، وخاصة الإجراءات الخاصة بإجراءات ترخيص الأراضي الصناعية ، حيث يتطلب إنهاء الإجراءات من أربعة إلى ستة أشهر ، إضافة إلى المركزية في إتخاذ القرار التي تتطلب الرجوع إلى الهيئة من قبل الجهات الأخرى ، وهنا أوضح رئيس الهيئة أنه تم تطوير الإجراءات الخاصة بالتراخيص الصناعية كما أنه جاري العمل على إجراءات ترخيص الأراضي ، حيث أن طبيعة المنطقة الصناعية تختلف عن منطقة الاستثمار العقاري ، مما يتطلب إجراءات أخرى تستغرق وقت أكثر.
- تمت الإشارة إلى أنه لا يوجد إدارة جيدة للمخلفات بالمناطق الصناعية حتى الآن ، الأمر الذي يتطلب سرعة العمل على ذلك ، وهنا أكد السيد رئيس الهيئة بأن الهيئة قامت بإنشاء شركة خاصة لإدارة المناطق الصناعية وذلك بالاستعانة بالمعونة الألمانية في هذا الخصوص.
- تم التأكيد على ضرورة وضع الآليات اللازمة لمساندة المصانع المتعثرة ، وهنا تم التأكيد بأن ملف المصانع المتعثرة يعد ملف شائك وبه الكثير من الصعوبات ، فهناك فرق بين المصانع المتوقفة التي يصعب مساعدتها ، والمصانع المتعثرة التي تعلقت بالتزامات مالية أكبر من حجمها وبالتالي تراكمت عليها الديون ، مما يتطلب إيجاد الحلول المالية لها ومساندتها ، وهنا أشار سيادته أنه قد قامت الهيئة بإنشاء صندوق مخاطر أودع به ١٥٠ مليون جنيه خاص بهذا الهدف ، مشيراً إلى أن الهيئة تتعاون مع مركز تحديث الصناعة للعمل على مساندة المصانع المتعثرة للخروج من عثرتها غير أن الطلبات التي تلقتها الهيئة حتى الآن لم تتخطى ١٧٠ مصنعاً ، بالرغم من أن عدد هذه المصانع أكبر بكثير من هذا الرقم ويرجع ذلك إلى أن الكثير من اصحاب المصانع يرفضون الاعتراف بالتعثر خوفاً على سمعتهم.
- تمت الإشارة إلى أنه بالرغم من أن النمو الصناعي يمثل قاطرة التنمية ، إلا أنه يمثل نسبة لا تتعدى ٢٠٪ من الدخل القومي ، وبالرغم من كونها نسبة مرضية إلا إنها لازالت ضعيفة جداً ، وبالتالي فنسبة العمالة الصناعية ضئيلة جداً ، وهنا أكد السيد رئيس الهيئة بأن خطة النمو الصناعي الواردة برؤية مصر ٢٠٣٠ تهدف إلى الوصول بالنمو الصناعي من ١٧ إلى ٢١٪ ، وقد تم الوصول إلى نسبة ١٨٪ حتى الآن ، كما أن النمو الصناعي سوف يضخ نحو ٦٠ مليار جنيه خلال عامين إلى ثلاثة أعوام في الناتج القومي.

- تم التأكيد على أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تمثل مستقبل كبير لمصر، ولكن معظم الشباب يتجهون نحو المشروعات الخدمية مثل مشروعات المأكولات والمشروبات، ويتجنبون المشروعات الصناعية، وذلك لما يواجهونه من عراقيل في الإجراءات، وهنا تم الإقتراح بضرورة إنشاء قسم خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الهيئة العامة للتنمية الصناعية، لتسهيل الإجراءات للشباب نظراً لأن الدولة في أشد حاجة لمثل هذه المشروعات التي من شأنها المساهمة في رفع الناتج القومي الإجمالي.
- تمت الإشارة إلى أنه بالرغم من سهولة منح التراخيص الصناعية خلال الفترة الأخيرة، إلا أن السوق مازال يعاني من نقص شديد في الأراضي الصناعية، بسبب نقص المعروض من هذه الأراضي مقابل حجم الطلب عليها، إضافة إلى صعوبة الحصول على الأراضي الصناعية التي يتم طرحها من قبل الهيئة، حيث يتم الإعلان عنها بشكل مفاجئ، كما تنفذ كافة الأراضي المعروضة بشكل مفاجئ أيضاً، فلا يتمكن عدد كبير من المستثمرين الصناعيين من الحصول على الأراضي المعروضة في الوقت المثالي لذلك، وهنا أوضح السيد رئيس الهيئة سبب نقص الأراضي الصناعية هو سيطرة "سماسة الأراضي" على معظم الأراضي التي تطرحها الحكومة ممثلة في الهيئة، حيث يستخدمون في ذلك عدة طرق ملتوية، لإخفاء كونهم سماسة أراضي، حتى يحصلون على الأرض، ثم يقومون بتسقيعها، وبيعها بعد ذلك بأسعار عالية، مما يتسبب في خلق سوق سوداء للأراضي بمجرد الإعلان عن أي طرح حكومي، لذا تقوم الهيئة بكافة المحاولات لمنع هذا التلاعب.

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على التوصيات التالية:

1. إرسال خطاب إلى السادة أعضاء الجمعية مرفقاً به الإجراءات المطلوبة لإستخراج تراخيص البناء والتشغيل والتي تتيحها الهيئة العامة للتنمية الصناعية من خلال موقعها الإلكتروني www.ida.gov.eg :
2. يتم توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين الجمعية و الهيئة العامة للتنمية الصناعية ،لزيادة التعاون المشترك فيما بين الجهتين بهدف المساهمة في تلبية متطلبات نمو وتطوير الصناعة المصرية.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس/ مجد المنزلاوي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الطاقة، والمهندس / وائل علما - رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي، بتوجيه الشكر إلى المهندس / أحمد عبد الرازق - رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، على تشريفه لهذا اللقاء المثمر، وشكر السادة الحضور على المشاركة الفعالة.